

أثر الحوكمة في المؤسسات الاقتصادية والمصرفية

د. رافع عبد الرضا جابر¹ و علي سعد علوان ثجيل²
1. دائرة التعليم الجامعي الأهلي 2. كلية الإدارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية

الخلاصة

تعد المؤسسات المصرفية من المنظومات الفاعلة والمؤثرة بالاقتصاد والتنمية، وأن آليات الحوكمة لا تزال بعيدة عن الكمال في معظم المنظمات، كما أبرزت العيوب العديدة في أنظمة حوكمة البنوك وأثرها على أداء المؤسسات، وهذا بسبب غياب البعد الاستراتيجي للإدارات وتوفير الممارسات السليمة لها وتطبيق آلياتها وقواعدها وتطور مستوى الأداء والرقابة والاهتمام بالزبائن وتطبيق المعايير الدولية كما يهدف البحث بيان مدى إمكانية تطبيق مبادئ ودعائم الحوكمة المؤسسية في المصارف العراقية.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة. حوكمة المصارف. المؤسسات المصرفية.

Impact of governance on economic and banking supplies

Abstract

The banking institutions are effective and influential systems in the economy and development, and the governance mechanisms are still far from perfect in most organizations. It also highlighted the many shortcomings in the banking governance systems and their impact on the performance of institutions. This is because of the absence of the strategic dimension of the departments and the provision of good practices. Monitoring and attention to customers and the application of international standards. The research also aims to demonstrate the applicability of the principles and pillars of corporate governance in Iraqi banks.

Keywords: Governance, Banking governance, Banking institutions.

المقدمة

الاحتياجات اللازمة ضد الإدارة بسوء الإدارة مع تشجيع الشفافية في الحياة الاقتصادية ومكافحة مقاومة الإصلاح. ومن ثم فقد جاءت الحوكمة كضرورة حياة ومرشد هادي للشركة الحاصلة في ظل وتعارض في المصالح ما بين أطراف العمليات الاقتصادية سواء كانوا من المستثمرين وأصحاب رأس المال، أو ما بين عاملين في المشروعات، أو مديرين لها ووجود اتجاه قسري ورغبة عارمة في إطلاق حرية قوى السوق وفي ظل بيئة تنافسية قاسية. وقد تناول البحث ظاهرة عامة تعاني منها المصارف العراقية وهي الحاجة الى ضبط سلوك العاملين بما يضمن تحسين الأداء ومواكبة التطور الذي تفرضه بيئة العمل. وعليه جاء البحث في أربعة مباحث، تضمن الأول: منهجية البحث والثاني: يتضمن نشأة الحوكمة وأسباب ظهورها ومفهوم الحوكمة ومبادئها والأطراف المسؤولة عن تنفيذ آليات الحوكمة ومبادئها في حين تضمن الثالث: حوكمة المؤسسات المصرفية وتعريف الحوكمة والمصارف

أدت الازمات المالية والمصرفية التي شهدتها الاقتصاد العالمي الى اتباع نظرة عملية عن كيفية تطبيق مفهوم الحوكمة في قطاع البنوك لتفادي هذه الازمات ويرجع ذلك الى ان الحوكمة هي الوسيلة للتأكد من دقة وحسن أداء المؤسسات المالية والمصرفية بما يؤدي الى ضمان تحقيق الاهداف والربحية والنمو الاقتصادي لمؤسسات الأعمال ومن ثم فإن البنوك لا ينبغي ان تنتظر حتى تفرض عليها الحكومات والسلطات الرقابية معايير معينة للحوكمة بأن يجب ان تفرض على نفسها أساليب الإدارة الجيدة التي ينبغي اتباعها في الحوكمة على قمة اهتمام مجتمع الأعمال والمؤسسات المالية الدولية فمنذ سنة 1977 تاريخ حدوث الازمة المالية الآسيوية مروراً بفضيحة شركة (انرون) سنة 2003 الى الازمة المالية الحالية كلها حوادث أبرزت أهمية الاشراف والحوكمة الجيدة كمنهاج امثل للمعالجة والوقاية من الازمات حيث يؤدي اتباع المبادئ السليمة للحوكمة البنوك الى توفير

- 3- التعرف على عناصر ومفهوم ومبادئ الحوكمة في المصارف.
- 4- التعرف على دور الحوكمة في التنمية الاقتصادية والإصلاح الاقتصادي.
- 5- تقديم الاقتراحات والتوصيات الملائمة في هذا المجال.

وتاريخ نشؤ المصارف، والاداء المصرفي/ ومؤشرات قياسية، اما الرابع: فتناول دور الحوكمة في التنمية الاقتصادية والإصلاح الاقتصادي وكذلك تناول الجانب العلمي للحوكمة في مصرف الرافدين والاستنتاجات والتوصيات التي وضعت في ضوءها

أولاً : مشكلة البحث

تتمحور مشكلة البحث حول ظاهرة عامة تعاني منها المصارف العراقية وهي الحاجة الى ضبط السلوك العاملين بما يضمن تحسين الاداء والمواكبة التطور التي تفرضه بيئة العمل ولتحقيق ذلك على الادارة ادراك اهمية امتلاكها لنظام رقابة فاعل يعتمد على معلومات نوات خصائص جيدة وعلى مجموعة من القوانين والقواعد التنظيمية لتحقيق الاهداف العامة وتحاول من خلال البحث الموالي الاجابة عن الاشكالية.

(كيف يمكن للبنوك ان تحمي نفسها من الازمات المالية من خلال تطبيق أسس ومبادئ الحوكمة ؟)

ثانياً : فرضية البحث

توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية للحوكمة في المصارف في مستوى الاداء المتوقع فيها.

ثالثاً : أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في مساعدة الادوات العليا والوسطى في المصارف العراقية في التركيز على اهم التحديات التي تواجهها وهي احتمال قيام الموظفين باستغلال الطرق للقيام بأعمال شيء الى سمعة المصرف وتعرقل تحقيق اهدافه ودور الحوكمة في الرقابة والاشراف اللذين يسهمان في تحقيق اهداف المصرف ويهتم في ابرز اهمية التوسع في تطبيق مفهوم حوكمة الشركات في المصارف وفي البيئة الاقتصادية والإصلاح الاقتصادي.

رابعاً : هدف البحث

يهدف البحث للبيان مدى امكانية تطبيق مبادئ ودعائم الحوكمة المؤسسية في المصارف العراقية بعد القاء الضوء على مفهوماً واسباب ودوافع انتشارها ويهدف الى التعرف على الجوانب الايجابية ومبادئ حوكمة المؤسسات واهميتها والأطراف المسؤولة على تنفيذ الية الحوكمة.

- 1- التعرف على ماهية مفهوم حوكمة الشركات وأهدافها.
- 2- التعرف على الحوكمة المؤسسية والأداء المالي للشركات.

المبحث الأول

حوكمة المؤسسات ومبادئها

أولاً : نشأة الحوكمة واسباب ظهورها

تعود جذور الحوكمة الى القرن التاسع عشر اثر نشوء الشركات المساهمة وما رافقها من بروز المشاكل التي ترافقت مع فصل الملكية عن الإدارة، وبروز الحاجة الى ايجاد ضوابط تلزم الادارات بالعمل على تحقيق مصالح المساهمين، واستمر المفهوم بالتطور مع التطورات في مجالات الاعمال (1) (المشهداني، 2009، 21).

ظهر الاهتمام بهذا المفهوم بعد انفجار الازمات المالية في شرق اسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا في عقد التسعينات من القرن الماضي وما صاحبها من المشاكل العديدة التي برزت اثناء تلك الازمات التي ارجع المحللون السبب الرئيسي فيها الى افتقار هذه الشركات للقواعد الجيدة لا إدارتها والى عمليات ومعاملات الموظفين السلبية في الشركة، وعند التعرض للتجارب الدولية بشأن حوكمة الشركات في الولايات المتحدة وجد أن جذور هذا المفهوم تعود الى فضيحة water cate وتتضمن العديد من التحديات المتعاقبة تمكن الهيئات التشريعية من تحديد اسباب الفشل (2) (محمود، 2014، 2).

وان سريان الحوكمة داخل جسد الكيانات الاقتصادية والادارية المختلفة سوف يسهم في زيادة قوة (جهاز المناعة) ضد الفساد وضد عمليات الافساد ومن ثم زيادة صحة وحيوية الشركات وزيادة كفاءة الجهاز الاداري وتحقيق سلامة ومتانة النظام المالي للشركات، وهو ما يعمل على النهوض بالشركات وتحسين ادائها حتى تصبح قادرة علة مواجهة المنافسة وفي الوقت ذاته زيادة قدرة الأطراف كافة على الحكم السليم على اداء هذه الشركات (3) (الخصيري، 2006، 26).

ثانياً : مفهوم الحوكمة

حوكمة المؤسسات هي من اهم واشمل المصطلحات التي اخذت تنتشر على المستوى العالمي خلال العقدين الأخيرين، وقد زاد الاهتمام بالحوكمة في معظم الاقتصاديات الناشئة والمتقدمة، نظراً لارتباطها، وتجدر الإشارة الى انه على المستوى العالمي لا يوجد تعريف موحد متفق عليه، بل يوجد عدة تعريفات

- 2- الحكم : ما يقتضيه من السيطرة على الامور بوضع الضوابط والقيود التي تتحكم في السلوك وتضع الموازين والقياس وفق مؤشرات عامة.
- 3- الاحتكام : ما يقتضيه من الرجوع الى مرجعيات اخلاقية وثقافية الى الخبرات التي تم الحصول عليها من خلال تجارب سابقة.
- 4- التحاكم : طلباً للعدالة خاصة من انحراف للسلطة وتلاعبها لمصالح الافراد وفسادها وبالأخص عندما تنفرد السلطة بكل شيء (عبدالله، 2005، 8).

ثالثاً : أهداف ونتائج الحوكمة

ان هذه الاهداف والنتائج ماهي إلا نتاج اولية قاعدية يتم البناء عليها، كما انها تؤسس ويتفرع عنها العديد من النتائج والاثار بالغة الأهمية، فالحوكمة ادارة ووسيلة وليست بطبيعتها هدفاً من حد ذاته، ومن ثم اعتبارات الأداة واعتبارات الوسيلة يفترض استخدامها لتحقيق نتائج وتحقيق اهداف وحدده ومطلوب الوصول اليها كلما كانت المعلومات والبيانات متاحة، وكلما كانت البيانات كافية كلما كان النجاح البنائي ملحوظاً فيما يتصل بالشركات والمشروعات بصفة عامة، والشركات المساهمة المفتوحة الجماهيرية بصفة خاصة، وما يتركه ذلك من تأثيرات على تقييم الاسهم والسندات الخاصة بها، مما يتركه ذلك من آثار على معاملاتها في اسواق المال وفي ميدان الاعمال وما يحتاج اليه من قوائم مالية منشورة تم مراجعتها، او تحقيق بياناتها، وتعبير عن الواقع الفعلي للمشروعات، والتعبير عن كل ما يحتاج اليه المحلل المالي والخبير الاستشاري ولاتخاذ قرار، سليم ومن ثم تعمل الحوكمة على تحقيق العديد من الأهداف، اهمها ما يأتي (شكل 1):

- 1- تحسين قدرة المشروعات على تحقيق اهدافها وذلك من خلال تحسين الصورة الذهنية والانطباع الايجابي عن المشروعات.
- 2- تحسين عملية صنع القرار في المشروعات، وذلك بزيادة احساس المديرين بالمسؤولية وامكانية محاسبتهم من خلال الجمعيات العمومية والمنظمات الجماهيرية.
- 3- تحسين عملية المصادقية للبيانات وتحقيق سهولة فهمها عبر الحدود مما يزيد من اقسام المستثمرين وزيادة استثماراتهم في المشروع.
- 4- ادخال اعتبارات القضايا البيئية.
- 5- تحسين درجات الشفافية والوضوح والافصاح، ونشر البيانات والمعلومات عن الشركات وكذلك عن الاداء او الانجاز الذي قامت به، وعن الموجودات والاصول التي

ومفاهيم، وذلك حسب اهتمامات هؤلاء الكتاب والباحثين والمحليين وغيرهم، والتي ستتذكر بعضها مجموعة من القوانين والقواعد والنظم والمعايير والإجراءات، هدفها تنظيم طبيعة العلاقة بين ادارة الشركة والملاك للوصول الى تحقيق الجودة والتميز في الاداء (11) (عبد السيد، 2014، 96).

ولقد عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الحوكمة بانها (القواعد التي تدير وتتحكم بأعمال المنشآت ويحدد هيكلها توزيع الحقوق والمسؤوليات بين الاطراف المختلفة فيها وهم مجلس الادارة المديرين، والمساهمون، وأصحاب المصالح، وانها تصنع القواعد والاجراءات اللازمة لاتخاذ القرارات الصائبة، وعند قيامها بذلك ستحدد اهداف الشركة من خلال هذه الهيكلية وسائل تحقيق هذه الاهداف ومراقبة ادائها كما عرف البنك الدولي الحوكمة (بانها الاسلوب الذي تمارس به السلطة ادارة مصادر الدولة الاقتصادية والاجتماعية من اجل التنمية (12) (الجزائري، 2009، 5).

اما الكتاب والباحثون فقد عرفوا الحوكمة على انها نظام معني بايجاد وتنظيم التطبيقات والممارسات السليمة للقائمين على ادارة التوحيد الاقتصادية بما يحافظ على حقوق حملة الأسهم، السندات والعاملين في الوحدة الاقتصادية وأصحاب المصالح الاخرى وغيرهم من خلال تحري وتنفيذ صيغ العلاقات التعاقدية التي تربط بينهم باستخدام الأدوات المالية والمحاسبية السليمة وفقاً لمعايير الافصاح والشفافية الواجبة (13) (الجزار، 2011، 28).

أو أنها ((مجموعة الاجراءات المستعملة من ممثلي اصحاب المصلحة في الوحدة الاقتصادية مثل حملة الاسهم والادارة ومجلس الادارة والاطراف ذات العلاقة، وذلك لتوفر الاشراف والرقابة على المخاطر التي تقوم بها الإدارة.

وجاءت ار امليستين لتعرف الحوكمة بشكل اوسع على انها توليفة من القانون، والتنظيم، والممارسات الادارية السليمة في القطاع الخاص، مما يشكل البيئة الملائمة لجذب الاستثمارات برؤوس الاموال والعناصر البشرية التي لها المقدرة على السعي بالاستخدام الامثل من اجل تحقيق انتاج عوائد اقتصادية لمدى طويل لمصلحة المساهمين مع المحافظ على احترام مصالح الجهات ذات العلاقة المباشرة والمجتمع في مجمله (14) (الجزاعي، 2008، 19).

وعليه فان التعريفات السابقة تتضمن العديد من الجوانب لمفهوم الحوكمة التي منها:

- 1- الحكمة : ما تقتضيه من الارشاد وتقديم النصح والتوجيه والاقتداء.

مسؤوليتها عن تعظيم ارباح الشركة وزيادة قيمتها.

4- أصحاب المصالح : مجموعة من الاطراف لهم مصالح داخل الشركة مثل الدائنين والموردين والعملاء والمقرضين والموظفين وقد تكون مصالح هؤلاء الاطراف متعارضة ومختلفة في بعض الأحيان، وهم بذلك يسعون من اجل حماية مصالحهم من خلال ممارسة الضغوط على الشركات ودفعها باتجاه تبني المبادئ السليمة لحكومتها (19) (الخراعي،2008،44).

5- لجان التحقيق : أكدت معظم الدراسات والتقارير الخارجية بحوكمة الشركات ان لم يكن جميعها على ضرورة وجود لجان تدقيق في الشركات التي تسعى الى تنفيذ الحوكمة، بل اشارت تلك الدراسات والتقارير الى ان وجود لجان التدقيق يمثل احد العوامل الرئيسية لتقييم مستوى الحوكمة المطبقة بالشركات والمهام التي تقوم بها لجنة التدقيق في:-

- الاشراف على عمليات اعداد التقارير المالية.
- الاشراف على الرقابة الداخلية وادارة المخاطر.
- الاشراف على عمليات التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي (20) (الشمري،2010،56).

6- وكالات التصنيف واجهزة الاعلام : ومهمتها اعلام الجمهور وتأكيد مدى قدرة المصرف على اداء التزاماته تجاه الغير.

7- المحللون : ومهمتهم تحليل المعلومات التي تحمل نسبة مخاطر وتقديم النصائح للمستثمرين بشأنها.

8- التدفق الداخلي والخارجي : يعد الدور الذي يؤديه التدقيق دوراً حيوياً بالنسبة الى الحوكمة الشركات، لذا ينبغي على مجلس الادارة العليا اهمية عمليات التدقيق والعمل على نشر الوعي بهذه الاهمية لدى العاملين بالشركة، وتركيز عمليات التدقيق الداخلي والخارجي على القوائم المالية للشركات، فيتعين على الشركات من اجل الحصول على فوائد مالية على درجة عالية من الشفافية والافصاح وتتميز بالمصداقية ان تقوم بتفعيل عمليات التدقيق الداخلي والخارجي (21) (الموسوي،201،49).

تصورها بالفعل (16) (الخصيري،2005،30).

رابعاً : الاطراف المسؤولة عن تنفيذ اليات الحوكمة

ان الحوكمة مسؤولة اطراف عدة اليات فيها سواء في الفكر او في العمل التنفيذي او تشكيل الوعي الارتباطي بها حيث يمكن توضيح الاطراف المسؤولة عن تنفيذ اليات الحوكمة كما يأتي :

- 1- حملة الاسهم المالكون : وهم من يقوم بتقديم راس المال للشركة عن طريق ملكيتهم للاسهم للحصول على الارباح المناسبة لاستثماراتهم وتعظيم قيمة الشركة على المدى الطويل، ويكون من حقهم اختيار اعضاء مجلس الادارة المناسبين لحماية حقوقهم.
- 2- مجلس الادارة : وهو من يمثلون المساهمين واصحاب المصالح، ومجلس الادارة يقوم باختيار المديرين التنفيذيين الذين توكل اليهم سلطة الادارة اليومية لا عمال الصرف فضلا عن الرقابة على ادائهم كما يقوم مجلس الادارة برسم السياسات العامة وكيفية المحافظة على حقوق المساهمين (17)(الشمري،2010،96).

ويمكن تلخيص المهام الاساسية لمجلس الادارة بالاتي :

- أ. العمل بعناية واخلاص واجتهاد لخدمة مصالح الشركة وحملة الاسهم.
- ب. معاملة حملة الاسهم معاملة متساوية وبشكل عادل من خلال القرارات التي يصدرها مجلس الادارة.
- ج. اتباع معايير عالية للأخلاق ويضع المجلس في اعتباره مصالح اصحاب المصلحة.
- د. يجب ان يتمكن مجلس الادارة من الحكم بموضوعية على شؤون الشركة مستقلاً عن الادارة (18) (العبيدي،2008،22).

3- الادارة العليا : وتعد الادارة العليا عنصراً اساسياً في حوكمة الشركات، ففي حين يمارس مجلس الادارة دوراً رقابياً تجاه اعضاء الادارة العليا فانه ينبغي على مديري الادارة العليا ممارسة دورهم في الرقابة على المديرين التنفيذيين في الشركة وتتكون من مجموعة اساسية من مسؤولي الشركة وهي المسؤولة عن الادارة الفعلية للشركة وتقديم التقارير الخاصة بالادارة ولاسيما التقارير المالية الى مجلس الادارة فضلاً عن

التمويل الداخلي والخارجي، كما تباشر عمليات تنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج وتساهم في انشاء المشروعات وما يتطلبه من عمليات مصرفية ومالية وتجارية استناداً الى الوضع الذي يحدده البنك المركزي (24) (السراي، 2014، 7).

وليس من السهل الاتفاق على تاريخ محدد لنشأة المصارف في العالم، ففي العراق فان الدراسات الاثرية القديمة تشير الى استخدام نوع من المبادلات التجارية العينية على اساس تقايضه في امراطورية بابل، وقامت مراكز مصرفية وخاصة على موانئ الخليج، وتشير الدراسات الى أن اول مصرف اسس في بابل هو (nelaahiddin) لتجارة المعادن النفيسة ومصرف (بانكو) لتجارة الرقيق. أما في اليونان فقد استخدمت المعابد كمصارف لأسباب تتعلق بالأمان والثقة اما في العصور الوسطى 400- بعد الميلاد فقد مارس الكهنة واليهود انماطاً مختلفة في الصيرفة والمبادلات التجارية وقبول الودائع، مع تسارع التطورات الاقتصادية والاجتماعية (25) (السراي، 2009، 50).

اما في العراق فأسس مصرف بريطاني عام 1890 وهو البنك العثماني في بغداد وقد أسس اول مصرف حكومي وطني في العراق عام 1935 ومصارف مختصة حتى عام 1956 حيث انيط للبنك المركزي مهام السياسة النقدية بموجب قانون 72 لعام 1956 ورغم تواجده مؤسسات مصرفية اهلية واجنبية ولكن خلال 1964 صدر قانون تأميم المصارف رقم 100 الذي اثار جدلاً واسعاً حول تطور الجهاز المصرفي وهياكله حيث اصبحت المصارف التجارية ملكاً للدولة وذلك لخدمة التنمية الاقتصادية وتحقيق عملية الرقابة الكفوءة من قبل البنك المركزي (26) (عبود، 2014، 345).

سادساً: مبادئ حوكمة المؤسسات

تعد مبادئ الحوكمة المؤسسية مجموعة من الشروط العامة التي لا بد من توافرها في السوق المالي والمؤسسات التي تؤدي في مجملها الى تعزيز الثقة، حيث قامت العديد من المؤسسات الدولية بوضع مبادئ محددة لتطبيقها ومن بين هذه المؤسسات نجد منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية البنك العالمي وصندوق النقد الدولي فضلاً عن بنك التسوية الدولية ممثلاً في لجنة بازل التي تطرقنا اليها في المبحث الثاني (4) (خليل، 2008، 50). (شكل (2)).

خامساً : الحوكمة المؤسسية والاداء المالي للشركات

بعد توافر التمويل عنصراً أساسياً لاستمرار وبقاء الشركات في اقتصاديات السوق، الا ان توافره يعتمد على كفاءة تخصيص الموارد من خلال الوسطاء في الاسواق المالية لغايات استثمارية ونتاجية وتعتمد عملية التخصيص على العائد المتوقع من قبل المستثمرين، وكذلك قابلية هذه الشركات للاستمرار والبقاء الذي يمكن تقييمه من خلال اساليب تحليل العلاقة بين العائد والمخاطرة فضلاً عن درجة ثقة المستثمر التي تعتمد على مجموعة واسعة من العوامل القانونية والمؤسسية والتشريعية التي تضمن له حماية استثمارية، ومن هنا تأتي الحوكمة المؤسسية للتعامل مع الطرق التي من خلالها:

- 1- يطمأن الممولون على الحصول على عائد استثماراتهم.
- 2- يتمكن الممولون من جعل المديرين يعيدون اليهم بعض الارباح.
- 3- يتأكد المستثمرون ان المديرين لن يهدروا المال الذي يستثمرونه في الشركة.
- 4- التأكد من ان الشركة لا تستثمر في مشاريع فاشلة (22) (بجياوي، 2012، 50).

وان الممارسات السليمة للحوكمة المؤسسية تساعد الشركات والاقتصاد بشكل عام على جذب الاستثمارات ودعم الاداء الاقتصادي والقدرة على المنافسة على المدى الطويل من خلال عدة طرق وأساليب:

- 1- من خلال التأكيد على الشفافية في معاملات الشركة وفي اجراءات المحاسبة والمراجعة المالية، لان الحوكمة تقف في مواجهة احد طرفي علاقة الفساد الذي يؤدي الى استنزاف موارد الشركة وتآكل قدرتها التنافسية ومن ثم انصراف المستثمرين عنها.
- 2- تؤدي اجراءات الحوكمة الى تحسين ادارة الشركة من خلال مساعدة المديرين ومجلس الادارة على تطوير الاستراتيجية بطريقة سليمة للشركة، وضمان اتخاذ قرارات الدمج بناء على اسس سليمة، مما يساعد الشركات على جذب الاستثمارات بشروط جيدة.
- 3- بتبني معايير الشفافية في التعامل مع المستثمرين ومع الموظفين، فإن الحوكمة المؤسسية تساعد على منع حدوث الازمات المصرفية.
- 4- تشير البحوث الى ان الدول التي تطبق الحوكمة المؤسسية لحماية الاقلية من حملة الاسهم تفتح ابواب عدد أكبر من اسواق رأس المال (23) (بجياوي، 2012، 61).

وكذلك يمكن ان يطلق عليها بأنها مؤسسات مالية ائتمانية تقوم بقبول الودائع وتمارس عمليات

مبادئ منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

تم اقرار المبادئ التي وضعها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD لأول مرة سنة 1999 كان المقصود منها اساسا التعرض لمشكلة الملكية الفردية والرقابة داخل الشركات، اي ضمان قدرة حملة الاسهم على مساءلة الإدارة، وقد حدد تاريخ مراجعة تلك المبادئ سنة 2004 وقد قدم ممثلو القطاع الخاص من خارج المنظمة رأيهم فيها حيث أضيف مبدأ سادس للمبادئ السابقة وفيما يأتي عرض لهذه المبادئ:

ومن هنا سنتعرف على اساسيات او معرفة كل مبدأ من هذه المبادئ.

1- ضمان وجود اساس لاطار فعال لحوكمة الشركات: لضمان وجود هذا الاطار الفعال، فانه من الضروري وجود اساس قانون وتنظيمي ومؤسسي يمكن من ورائه للمشاركين كافة في السوق الاعتماد عليه في انشاء علاقات تعاقدية والذي سنتطرق اليه لاحقاً.

2- حقوق المساهمين والوظائف الاساسية لأصحاب حقوق الملكية، ينبغي توافر الحماية للمساهمين وان يسهل لهم ممارسة حقوقهم الاساسية منها.

أ. تحويل الأسهم.
ب. الحصول على المعلومات المالية ذات الصلة بالشركة.
ج. المشاركة والتصويت في الاجتماعات العامة للمساهمين.
د. انتخاب وعزل اعضاء مجلس الإدارة.

هـ. نصيب في ارباح الشركة.

ع. تكون للمساهمين فرصة للمشاركة الفعالة والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين (6) (العشماوي، 2008، 57).

3- المعاملة المتساوية للمساهمين : في اطار حوكمة المؤسسات ينبغي ان يضمن معاملة متساوية للمساهمين كافة بما في ذلك مساهمو الاقلية والمساهمون الاجانب واتاحة الفرصة للمساهمين كافة للحصول على تعويض فعال عن انتهاك حقوقهم وتتم هذه المعاملة من خلال :

أ- كون الأسهم كافة لها نفس الحقوق ويتمكن المستثمرين كافة من الحصول على المعلومات المتعلقة بالسلاسل كافة وطبقات الأسهم كافة قبل الشراء.

ب- حماية المساهمين الاقلية من اساءة الاستغلال التي يقوم بها او يتم اجراؤها لمصلحة اصحاب الحصص الحاكمة.

ج - الاداء بالأصوات عن طريق فارزي الاصوات او المرشحين لهذا الغرض بطريقة الاتفاق عليها مع المستفيد الجديد من ملكية الاسهم.

د- الغاء جميع القيود التي تعرقل دولية التصويت عبر الحدود.

هـ - على العمليات والاجراءات الخاصة باجتماع الجمعية العامة، ان تسمع للمساهمين كافة بان يحصلوا على معاملة متساوية، وان تؤدي اجراءات الشركة الى زيادة صعوبة التصويت من دون مبرر (7) (العشماوي، 2008، 57).

4- دور اصحاب المصالح : ينبغي الاعتراف بحقوق اصحاب المصالح التي ينشؤها القانون او المنشأة نتيجة لاتفاقيات متبادلة والعمل على تشجيع التعاون النشط بين الشركات واصحاب المصالح في خلق الثروة، ومن بين تلك الحقوق التي يكفلها القانون ما يأتي :

أ- المشاركة في ادارة وتنفيذ السياسات من طرف العاملين.

ب- السماح لهم بالحصول على المعلومات ذات الصلة بالقدر الكافي.

ج. الاتصال بمجلس الادارة والاعراب عن اهتماماتهم بشأن الممارسات غير القانونية وغير الاخلاقية وينبغي عدم الإنقاص من حقوقهم.

5- الافصاح والشفافية : ينبغي ضمان القيام بالإفصاح السليم في الوقت المناسب عن الموضوعات المهمة المتعلقة بالمؤسسة كافة حيث يعد وجود نظام افصاح قوي يشجع على الشفافية الحقيقية احد الملامح المحورية للأشراف على الشركات القائمة على اقتصاد السوق، كما يمكن الإفصاح الشامل للمؤسسات ما يأتي :

أ. النتائج المالية ونتائج عمليات الشركة واهدافها المسطرة.

ب. الملكيات الكبرى لاسهم وحقوق التصويت.

ج. العمليات المتصلة بأفراد من المؤسسة واقاربهم.

6- المسؤوليات لمجلس الإدارة : على مجلس الإدارة أن يضمن التوجيه والإرشاد الاستراتيجي للشركة ومحاسبته عن مسؤولياته أمام الشركة والمساهمين ومن بين تلك المسؤوليات نذكر :

أ- العمل على أساس المعلومات الكاملة وبحسن نية.

ب- معاملة المساهمين كافة بعدالة مادامت قراراته ستؤثر على مختلف مجموع المساهمين.

ج- تطبيق معايير اخلاقية عالية والأخذ بعين الاعتبار مصالح واهتمامات اصحاب المصالح الاخرى بالتعيين والاشرف.

اما الوظائف الرئيسية له فتمثل في :

التي تتضمن التطبيق السليم لقواعد الحوكمة وتشمل هذه المحددات مجموعتين كما مبين بالشكل رقم (3).

أولاً: المحددات الخارجية

تشمل المحددات الخارجية للقوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي للدولة الذي تعمل من خلاله الشركات وقد يختلف من دولة الى أخرى.

أ. القوانين واللوائح التي تنظم العمل بالأسواق مثل قوانين الشركات وقوانين العمل وقوانين الاستثمار ورأس المال وقوانين متعلقة بالإفلاس والمنافسة ومنع الاحتكار.

ب. توفير التمويل اللازم للمشروع من خلال وجود نظام مالي جيد يشجع الشركات على التوسع والمنافسة.

ج. كفاءة الاجهزة الرقابية مثل هيئات سوق المال وذلك بإحكام الرقابة على العقوبات المناسبة والتطبيق الفعلي في حالة عدم الالتزام.

د. دور المؤسسات غير الحكومية في ضمان التزام اعضائها بالنواحي السلوكية والمهنية والاخلاقية التي تضمن عمل الاسواق بكفاءة، وتشمل هذه المؤسسات جمعية المحاسبين ونقابات المحامين والعمال والموظفين وسلطة النقد.

وترجع اهمية المحددات الخارجية الى ان وجودها يضمن تنفيذ القوانين التي تضمن حسن ادارة الشركة وتنظيمها (50) (سليمان، 2007، 59).

ثانياً: المحددات الداخلية

تشمل المحددات الداخلية القوانين واللوائح داخل الشركة وتتضمن وضع هياكل ادارية سليمة توضح كيفية اتخاذ القرارات داخل الشركة وتوزيع المسؤوليات والسلطات والواجبات بين الاطراف المعنية بتطبيق الحوكمة مثل مجلس الادارة والادارة والمساهمين واصحاب المصالح وذلك بالشكل الذي يؤدي الى عدم وجود تعارض بين هذه الاطراف بل يؤدي الى تحقيق مصالح المستثمرين على المدى الطويل.

وفي ضوء ما سبق، نجد ان المحددات سواء أكانت محدداً داخلية ام خارجية فأنها تتأثر بمجموعة عوامل اخرى مرتبطة بالنظام الاقتصادي والاجتماعي وبالوعي عند افراد المجتمع، كما انه مرتبط ايضاً

- 1- استعراض وتوجيه استراتيجية الشركة وخطط العمل الرئيسية وسياسية المخاطر والموازنات التقديرية.
- 2- اختيار وتحديد المكافآت والمرتبات والاشراف على كبار التنفيذيين بالمؤسسة.
- 3- مراعاة التناسب بين كبار التنفيذيين واعضاء مجلس الادارة ومصالح الشركة والمساهمين في الاجل الطويل.
- 4- رقابة وادارة اي تعارض محتمل في مصالح ادارة الشركة ونظم اعداد قوائمها المالية بما في ذلك المراجعة المستقلة (8) (العشماوي، 2008، 61).

مما سبق يمكن تخليص مبادئ الحوكمة المؤسسية التي وضعتها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، في الشكل رقم (2).

ان الاسباب التي ادت لظهور مبدأ الحوكمة للشركات تتمثل بالاتي:

- 1- ان انتظام عمل مجالس الادارة غير حقيقي وغير واقعي اذ ان رئيس مجلس الادارة هو من يمسك بزمام الأمور، اي ان السلطة المطلقة في ادارة الشركة تعود له حيث هو يختار اعضاء المجلس ويحدد راتبه وراتبهم (9) (المشهداني، 2009، 22).
- 2- ان حسابات الشركات تعكس غالباً الصورة التي يطلبها المدراء وليس واقع الشركة الفعلي، وسلطة المساهمين مسلوبة وحقوق التصويت موزعة بشكل غير متساو.
- 3- المسؤولية الجزائية التي يخضع لها المدراء وخاصة استجواب الكثيرين منهم بجريمة اساءة استعمال اموال وموجودات الشركة (10) (صراوه، 2010، 5).
- 4- الفصل بين الملكية والادارة والرقابة على الاداء.
- 5- تحسين الكفاءة الاقتصادية والحد من تعرض الشركات لحالاتي الغش والفسل المالي.
- 6- الرقابة والتعديل للقوانين الحاكمة في اداء الشركات بحيث تتحول مسؤولية الرقابة الى كلا الطرفين وهما مجلس الادارة والمساهمين (10) (الخراعي، 2008، 22).

سابعاً: المحددات الأساسية للحوكمة

لكي تتمكن الشركات من الاستفادة من مزايا تطبيق قواعد الحوكمة يجب ان تتوفر مجموعة من المحددات

الاهمية لضمان سلامة الجهاز المصرفي والمصارف التي ترغب في المحافظة على قدرتها التنافسية في قطاع عالمي يتسم بالحيوية والتجدد الدائمين، كما تعد الحوكمة المصرفية عاملاً أساسياً في كسب ثقة الجمهور بالنظام المصرفي التي تكتسب بدورها أهمية كبرى لتحقيق الاداء الامثل للقطاع المصرفي والاقتصاد بشكل عام وان تطبيق مبادئ الحوكمة والبيئات في المصارف تعزز لتلك المصارف المحافظة على اوضاعها قوية ومتينة وسليمة وشفافية اكثر من تلك المصارف التي تتمتع بالسلامة المالية (35)(المشهداني،2009،40).

ومن اهم مزايا تطبيق الحوكمة في المصارف هي :

1. تخفيض المخاطر المتعلقة بالفساد المالي والإداري التي توجهها المصارف ومن ثم الدول.
2. الشفافية والدقة والوضوح والنزاهة في القوائم المالية مما يزيد من اعتماد المستثمرين عليها في اتخاذ القرار.
3. جذب الاستثمارات الأجنبية وتشجيع راس المال المحلي على الاستثمار في المشروعات الوطنية.
4. حماية المستثمرين بصفة عامة سواء كانوا من المستثمرين الصغار أو المستثمرين الكبار وسواء كانوا أقلية أو أغلبية وتعظيم عائداتهم.
5. ضمان وجود هياكل إدارية يمكن معها محاسبة إدارة المصارف أمام المساهمين مع ضمان وجود مراقبة مستقلة عن المحاسبين والمراجعين للوصول إلى قوائم مالية على أسس محاسبية صحيحة.
6. الحصول على مجلس إداري قوي (36) (العياري،2012،10).

ثانياً : تعريف حوكمة المصارف

لا يخرج مفهوم حوكمة المصارف عن مفهوم حوكمة الشركات، حيث تعرف حوكمة المصارف بأنها مجموعة القواعد واللوائح القانونية والمحاسبية والمالية الاقتصادية التي توجه لتحكم الإدارة في اداء عملها والفرقاء بمسؤولياتها ليس فقط أمام المساهمين وامام الدائنين واصحاب المصالح والمجتمع في المنطقة التي يعمل بها المصرف. (27) (عبود،114، من دون سنة نشر).

تعني الحوكمة في الجهاز المصرفي مراقبة الاداء من قبل مجلس الادارة والادارة العليا للبنك وحماية حقوق حملة الاسهم والمودعين فضلاً عن الاهتمام بعلاقة هؤلاء بالأطراف الخارجية التي تتحدد من خلال

البيئة التنافسية والقانونية والتنظيمية داخل الشركة، فهي جميعاً تعمل على زيادة الثقة في الاقتصاد وتعميق دور سوق المال وزيادة قدرته على تعبئة المدخرات ورفع معدلات الاستثمار والحفاظ على حقوق الأقلية او صغار المستثمرين، كما ان الحوكمة تشجع على نمو القطاع الخاص ودعم قدراته التنافسية، وتساعد المشروعات في الحصول على التمويل وتوليد الارباح وخلق فرص عمل (51) (سليمان،2006،60).

المبحث الثاني

حوكمة المؤسسات المصرفية

أولاً : تعريف الجهاز المصرفي " النشأة والتطور "

يؤدي الجهاز المصرفي دوراً بارزاً في اقتصاد اي بلد ويتكون من مجموعة، مثل البنك المركزي والبنوك التجارية وبيوت ومؤسسات المال، كما تعد المصارف من المؤسسات الرئيسية والحيوية والاساسية للتنمية التي لا تعد كجزء من الجهاز المالي، والمصارف او البنوك تشكل نشاط يكون فيه التداول (للنقد) كبضاعة وكونه نظاما فيه مدخلات ومخرجات، وتتضمن جملة من العمليات مع التغذية العكسية، ان وجود نظام مصرفي سليم يعد احد الركائز الاساسية لسلسلة عمل سوق الاوراق المالية وقطاع الشركات، حيث يوفر القطاع المصرفي الائتمان والسيولة اللازمة لعمليات الشركة وغيرها، كما ان القطاع المصرفي السليم هو احد اهم المؤسسات التي تسهم في بناء الاطار المؤسسي لحوكمة الشركات حيث يؤدي الجهاز المصرفي دوراً حيويًا ومهما في تفعيل ممارسة حوكمة الشركات في الشركات التي تتعامل معه، ويمكن الحديث عن دور البنوك في تعزيز حوكمة الشركات من خلال محورين هما ان تكون البنوك بوصفها شركات مساهمة عامة رائدة في مجال حوكمة الشركات، وذلك من خلال تبني وتطبيق مبادئ ومفاهيم حوكمة الشركات وان تشكل البنوك احدى ادوات التغيير الاساسية تجاه تبني وتطبيق مفاهيم ومبادئ للحوكمة من قبل الشركات، بوصفها المزود الرئيسي للتحويل (34) (سليمان،2006،281).

وتعرف المصارف بأنها مؤسسات مالية تعمل في مجال تقديم الخدمات المصرفية المتنوعة والمتعددة للأفراد والمؤسسات دون تمييز كلاً بحسب حاجته فالمدخرون تقدم لهم فرص استثمارية لمدخراتهم فضلاً عن ضمان الحفاظ عليها كودائع، وتتيح للمقترضين توفير حاجاتهم الى القروض بأجمالها القصيرة والمتوسطة والطويلة وستسهم في خلق النقود من خلال عمليات الائتمان اعلاه (35) (خلف،2009،50).

وتأتي أهمية حوكمة المصارف في تفادي الازمات التي عصفت بالكثير من الازمات المالية والمصرفية في مختلف الدول المتقدمة، منها والنامية، حيث تعد الحوكمة المصرفية في مختلف الدول امراً غاية في

بنوعها الحماية الكافية لحقوق الدائنين وخاصة المودعين من التعرف على مخاطر الاعمال المصرفية من جانب الوصول الى حجم رأس المال المطلوب وحجم المخاطر التي يتعرض لها البنك من جانب آخر (31) (سليمان، 2006، 281).

رابعاً: اهمية الحوكمة المؤسسية للمصارف

يمكن تلخيص اهمية الحوكمة المصرفية بوصفها نظاماً يتم بموجبه توجيه ورقابة العمليات التشغيلية، وعنصرها في تحسين الكفاءة الاقتصادية وتؤثر على الاستقرار المالي، وحيث ان المصارف مسؤولة عن المحافظة على اموال الغير، فأن وجودها يكون مهماً نتيجة لتعرضها للمخاطر وسبب تداول اسهمها في السوق، فان مجلس الادارة بحاجة الى ضمان ان المخاطر تدار بشكل سليم ومن خلال الحوكمة المصرفية يمكن توضيح ما تقدم من خلال شكل رقم (5).

وتظهر اهمية الحوكمة في المؤسسات المصرفية كونها:

1. نظام الحوكمة هو الأفضل والأكثر سيطرة على توجيه ورقابة العمليات التشغيلية في المصارف.
2. نظام الحوكمة العنصر الرئيس في تحسين الكفاءة الاقتصادية للمصرف.
3. يضمن نظام الحوكمة المصرفية الإدارة السليمة للمصارف التجارية وبضمنها الكثير من المخاطر.
4. يوفر نظام الحوكمة متطلبات استقلالية أعضاء مجلس الإدارة وقدرتهم في السيطرة على تصرفات المساهمين المسيطرين الكبار (33) (فاضل وشبلي، 14، من دون سنة نشر).

خامساً: مبادئ الحوكمة في المصارف

أصدرت لجنة بازل تقريراً حول دور الحوكمة في مصارف عام 1999 ثم أصدرت نسخة معدلة عن هذا التقرير عام 2005 وفي عام 2006 أصدرت لجنة بازل نسخة معدلة عن تقريرها السابق واهم ما جاء في هذه النسخة المبادئ الآتية (مبادئ الحوكمة في المصارف):

1. يجب ان يكون اعضاء مجالس ادارة الشركات مؤهلين وقادرين على ادارة اعمال البنك ومسؤولين عن اداء وسلامة الموقف المالي وايجاد استراتيجيات لعمل البنك او قادرين على اتخاذ القرارات التصحيحية في جميع المناسبات.

الاطار التنظيمي وسلطات الهيئة الرقابية، وتنطبق الحوكمة في الجهاز المصرفي على البنوك العامة والبنوك الخاصة والمشتركة (28) (سليمان، 2006، 281).

ولا يوجد تعريف موحد متفق عليه بين الاقتصاديين والقانونيين والمحليين والأكاديميين كافة لمفهوم حوكمة المصارف، ويرجع ذلك لتداخله في العديد من الامور التنظيمية والمالية والاجتماعية للمصارف وهو الامر الذي يؤثر على المجتمع والاقتصاد ككل ويعرف البنك التسويات الدولية للحوكمة في المصارف بأنها تمثل مراقبة الاداء من قبل مجلس الادارة والادارة العليا للبنك وحماية حقوق حملة الاسهم والمودعين.

وبشكل اشمل تعرف حوكمة المصارف بالنظام الذي يقوم من خلاله المالكون بتوجيه وحكم المصارف فكل مصرف يمتلك شكلاً معيناً من الحوكمة التي تهتم بقضايا توزيع الحقوق والمسؤوليات بين اصحاب المصالح المختلفة ورسم السياسات والاجراءات الخاصة بصنع القرارات المتعلقة بشؤون المصارف وهي بذلك توفر للمصرف الاطار الذي من خلاله يتم وضع الاهداف والتأكد من تحقيقها ومراقبة الاداء (29) (الياسري، 2012، 48).

ثالثاً: آليات حوكمة المصارف

ان آليات الحوكمة هي عبارة عن اسلوب يضعه اصحاب المصالح لرعاية اداء الوكلاء وتحقيق التوازن بين الحوافز الخاصة بينهم وبين الوكلاء الذين يتخذون القرارات نيابة عنهم، والتأكد من ان هؤلاء يعملون لتحقيق وتعظيم العائد لأصحاب المصالح والمصرف، وتتمثل العناصر الأساسية في عملية الحوكمة في مجموعتين (شكل (4)):

المجموعة الاولى:

الأطراف الداخلية : وهم حملة الأسهم ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمراقبون والمراجعون والداخليون.

المجموعة الثانية :

الأطراف الخارجية : والمتمثلون في المودعين وصندوق تأمين الودائع ووسائل الإعلام وشركات التصنيف والتقييم الائتماني فضلاً عن الاطار القانوني التنظيمي والرقابي (30) (الياسري، 2012، 48).

ولقد تم وضع هذه الاطراف في اتفاقيات بازل (3، 2، 1) على انها مداخل للحوكمة في قطاع البنوك من خلال الادوات الكمية وهي التي تتم وفق اجراءات وخطوط تنبؤية ومخطط لها وتكون على شكل نتائج احصائية ورقمية تفسر اسباب التقدم والنمو او التراجع للأداء المصرفي والادوات النوعية التي تسعى الى فهم وادراك اعمال البنك وانشطته كافة من خلال توافر المرونة والتعاون بين جميع الاطراف الداخلية والخارجية ذات العلاقة بالبنك، وتوافر هذه الادوات

بالأداء التشغيلي وهناك ركائز اساسية عدة يستند عليها تقييم الاداء في المصارف التجارية وهذه الركائز هي :-

1. التحديد الدقيق لأهداف المصرف وفي مختلف مجالات.
2. وضع الخطط التفصيلية في كل مجالات مع مراعاة التنسيق بينها.
3. تحديد الوضع المركز للمسؤولية الإدارية.
4. الاختيار السليم لمؤشرات تقييم الأداء.
5. انشاء نظام متكامل للمعلومات وتطويره (39) (الخفاجي، 2013، 3).

وتعد المؤشرات المالية من اهم الاسس التي تقوم عليها عملية تقييم الاداء في المصارف وقابليتها على قياس الاداء بشكل سليم، وهذا المؤشر يكون ذات اهمية كبيرة لأصحاب المصالح في المصرف كالمالكين والمودعين والمقرضين وذلك لأهمية العلمية في ابراز الوضع المالي لهذه المصارف ومن ثم المساهمات في عملية اتخاذ القرارات وهناك العديد من النسب المالية التي تستخدم في تقييم الاداء المالي للمصارف كافة، وبذلك فان عملية اختيار النسب يتم تبعاً لطبيعة التقييم وظروفه والاهداف المراد تحقيقها (40) (السراي، 2014، 44).

ويعد استخدام تقييم الاداء المالي القاسم المشترك بين المصارف ضمن الواقع العلمي في مختلف اوجه النشاط، ليعكس مدى الإنجاز المصرفي لأهدافه والقيام باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية لإعطاء المصرف صورة واضحة عن ادائها في الماضي من اجل الارتقاء بالأداء مستقبلاً.

ومن المعلوم ان هناك العديد من المؤشرات المالية المستخدمة في تقييم الاداء في المصارف التجارية الا ان اهم تلك المؤشرات وأكثرها شيوعاً تصنف ضمن اربعة فروع هي (41) (السراي، 201، 43) :

1. مؤشرات الربحية.
2. مؤشرات السيولة.
3. مؤشرات ملائمة رأس المال.
4. مؤشرات توظيف الأموال.

وتعد عملية تقييم الاداء مهمة لا بد من انجازها وذلك لتحسين وتطوير اداء المصرف بما يضمن استمرارها وقدرتها على المنافسة وجاهزيتها لتستوعب الامكانيات والتطورات التقنية والتكنولوجيا كافة وتستهدف عملية تقييم الاداء تستهدف الوصول الى الاهداف الآتية (42) (الخفاجي، 2013، 10):

1. يظهر تقييم الاداء قدرة المصرف على تنفيذ الاهداف المخططة من خلال مقارنة النتائج المتحققة مع المستهدف منها والكشف عن الانحرافات واقتراح المعالجات اللازمة لها مما

2. على مجلس الادارة مراقبة وادارة الاهداف الاستراتيجية للبنك اخذين بعين الحسبان مصالح حملة الاسهم والمودعين يزداد الى ذلك مسؤوليتهم عن توفير الحماية الملائمة للعاملين الذين يعدون تقارير عن ممارسات غير قانونية او غير أخلاقية من اي اجراءات تأديبيه مباشرة او غير مباشرة.
3. ايجاد هيكل اداري متكامل يشجع على محاسبة وتحديد مسؤوليات مجلس الادارة العليا والمديرين والعاملين في البنك.
4. امتلاك المسؤولين في البنك المهارات والخبرات ومعلومات الضرورية والمهمة لإدارة البنك وفق السياسات والتوجهات الموضوعية من قبل مجلس الإدارة.
5. تطابق سياسات الاجور والمكافئات مع اهداف استراتيجية البنك في الاجل الطويل (37) (موقع على الانترنت، 2006-2008).

سادساً : الاداء المصرفي ومؤشرات قياسية

قبل التطرق بشكل مباشر الى مفهوم الاداء المصرفي ومؤشرات قياسية سوف يتم تقديم عرض موجز عن طبيعة العمل المصرفي حيث تمارس المصارف نشاطات متنوعة واهمها :-

1. قبول الودائع بأنواع مختلفة في مجالات الحسابات الجارية حسابات التوفير الودائع الثابتة، الودائع تحت الطلب.
2. منح الائتمان والتسهيلات المصرفية في مختلفة أنواعها مثل (حسابات جارية مدينة منهم الكمبيالات والسندات التجارية، خطابات الضمان الداخلية والخارجية، القروض بمختلف أنواعها).
3. الحوالات الداخلية والخارجية المباشرة وفتح الاعتمادات المستندية (38) (الشبلي، 2009، 32).

يعرف الاداء بصفته العامة على انه عبارة عن مجموعة من الاجراءات والمؤشرات التي تستخدم للوقوف على اوجه القوة والضعف في الشركة، وقياس مدى تحقيق اهداف الشركة، او هو جميع العمليات والدراسات التي ترمي لتحديد مستوى العلاقة التي تربط بين الموارد المتاحة وكفاءة استخدامها من قبل الشركة مع دراسة مدى تطور ها خلال اوقات زمنية محددة وفقاً لمقاييس ومعايير محددة. ويتحدد الاداء المصرفي بصفته العامة او الاداء المصرفي بصفة خاصة بالمخرجات المتوقعة من العمليات والنشاطات، وانما يتعدى ذلك ليشمل التوابع المتوقعة لعمليات المصرف وغالباً ما يوصف هذا النوع بالأداء الاستراتيجي، اما اذا تحدد الاداء بنتائج عملية معينة او بعض العمليات فعندها يوصف

مخاطر اي التأكيد من عمليات التحليل والموازنة وتقييم البيانات المالية (44) (السراي، 2014، 31).

تعتمد عملية تقييم الاداء الفعالة على عدة مراحل ولا تقتصر على جانب معين، بل تشمل جميع الوحدات لذا فهو يتسم بالشمول للشركة، واستناداً على ما تقدم فان عملية تقييم الاداء تمر بالمراحل الآتية:

1. مرحلة التخطيط :- اذا يتم اعداد الموازنات والقوائم المالية والتقديرية ويتم في هذه المرحلة اعداد ادوات التقييم وتحديد مراكز المسؤولية في عملية التقييم.
2. مرحلة مقارنة النتائج :- بعد انتهاء المدة الزمنية التي تغطيها الخطة التي تم وضعها في مرحلة التخطيط تتم المقارنة بين النتائج اذ تتم مقارنة الاداء الفعلي بالمعدلات الفعلية.
3. مرحلة تحديد الانحرافات وتفسيرها :- معرفة الفرق والانحرافات بين الاداء الفعلي والاداء المتوقع او الاداء الفعلي لعدة وحدات تمارس النشاط نفسه، ومن ثم تحليل هذه الفروق ومعرفة الاسباب التي ادت الى حدوثها.
4. مرحلة التعامل مع الانحرافات ومعالجتها :- هي المرحلة الاخيرة من مرحل تقييم الاداء اذ تتم معالجة هذه الانحرافات لتلافيها في المراحل القادمة (45) (الخفاجي، 2013، 6).

تنوع ميادين تقييم الأداء: ويمكن تصنيفها الى ثلاث مجاميع هي :-

1. ميدان الاداء المالي.
2. ميدان الاداء المالي والتشغيلي.
3. ميدان الفعالية التنظيمية.

ان الاداء كظاهرة، وتقييم الاداء كحالة ما هو الا مضمون شمولي واسع يمكن تحريكه باتجاه الشمولية او اتجاه تنبؤه بالفشل من خلال نوع المعايير والمؤشرات لها القدرة في ان تعكس نتائج ذلك للنجاح او تكييفها بشكل اخر لتحديد مضامين ذلك الفشل واحتمالاته ولكي يضمن ذلك لا بد وان تكون عملية تقييم الاداء بشكل كامل يتضمن العناصر الآتية:

1. انسياب المعلومات المناسبة والموثقة في التوقيت السليم وبصفة قياسية.
2. اغراض واهداف محددة.
3. معايير محددة للتقييم.
4. كيان اشرافي موضوعي لرصد الاداء وتقييم النتائج.
5. كيان صنع القرارات يتصرف على اساس النتائج.
6. برنامج للحوافز الإدارية (46) (الزبيدي، 2000، 83).

يعزز اداء المصرف لمواصلة البقاء والاستمرار في العمل.

2. يقدم تقييم الاداء صورة شاملة لمختلف المستويات عن اداء المصرف وتحديد دوره في الاقتصاد الوطني واليات تعزيزها.
3. يوضح تقييم الاداء كفاءة تخصيص واستخدام الموارد المتاحة للمصرف.
4. تسهم عملية تقييم الاداء في الإفصاح عن درجة الملائمة والانسجام بين الاهداف والاستراتيجيات المعتمدة وعلاقتها بالبيئة التنافسية للمصرف.
5. يساعد على الاستجابة في تعاملها مع الفرص والتهديدات البيئية الجديدة، كما انها تتعرض لضغط اقل من اصحاب المصالح والحقوق مقارنة بغيرها من المصارف.
6. ان المصارف ملزمة بالإفصاح عن قوائمها المالية والتقارير السنوية تحديداً للمصارف المدرجة في الاسواق المالية، وكذلك الاعلان عن ادائها المالي على وفق مؤشرات مالية محددة.

ويحظى تقييم الاداء اهمية خاصة في كل المجتمعات والنظم الاقتصادية، وذلك نظراً لندرة الموارد وعدم كفايتها لمقابلة الاحتياجات الكبيرة المتنافس عليها لغرض الحصول على اقصى العوائد بأقل الكلف من هذه الموارد التي تعد مسألة ضرورية وملحة من الجوانب المختلفة في الحياة الاقتصادية وبالأخص قطاع المصارف (43) (السراي، 2014، 31).

وتبرز اهمية تقييم الاداء على النحو الآتي :-

1. يساعد تقييم الاداء في الكشف عن الانحرافات ومعرفة اسبابها لاتخاذ الاجراءات والتدابير التصحيحية لمنع تكرار هذه الانحرافات في المستقبل.
2. يعمل تقييم الاداء على ايجاد نوع من المنافسة بين الاقسام المختلفة في المصرف مما يساهم في تحسين الاداء فيه.
3. التأكد من تحقيق التنسيق بين مختلف نشاطات المصرف التجاري المتمثلة بالأنشطة التمويلية والسوقية وإدارة الأفراد.
4. يساعد تقييم الأداء على تحقيق الأهداف المحددة في الخطط والعمل على إيجاد نظام فعال وسليم للحوافز والاتصالات.
5. ترشيد الإنفاق عن طريق متابعة المصارف لمواردها المتاحة.
6. ان تقييم الأداء على المستوى المالي ينصب على التأكد من توافر السيولة ومستوى الربحية في ظل كل من قرارات الاستثمار والتمويل وما يرافقه من

المبحث الثالث

دور الحوكمة في التنمية الاقتصادية والإصلاح الاقتصادي

خاص وبالدول النامية بشكل عام بعد الإصلاح الاقتصادي الذي بدأ بداية القرن الجديد في هذه الدول فضلاً عن اعطاء دور القطاع الخاص في تنفيذ سياسة التنمية في هذه الدول.

ومن المعروف ان الشركات تقوم في نهاية كل عام في اعداد حساباتها الختامية وما تتطلبه من الإفصاح والشفافية عند اعداد هذه الحسابات، لان اتباع مبادئ سليمة وواضحة لحوكمة الشركات ستؤدي الى خلق الاحتياطات الضرورية، وفي هذا المجال سنلقي الضوء على اهم المبادئ الخاصة بالقواعد المنظمة لحوكمة الشركات وفيما يأتي:-

1. على مجلس الادارة وضع الصيغ والآليات والتعليمات والنظم التي تضمن احترام والالتزام الشركات للقوانين واللوائح السارية والالتزاماتها بالإفصاح عن المعلومات الجوهرية للمساهمين والدائنين واصحاب المصالح الآخرين.

2. على اعضاء مجالس الادارة ان يعدوا أنفسهم ممثلين لجميع المساهمين.

3. ان تتوفر الخبرات والمهارات الفنية في اعضاء مجالس الادارة من غير التنفيذيين عند اختيارهم وتعيينهم.

4. الاهتمام في وجود محاضر اجتماعات وسجلات ودفاتر التقرير السنوي.

5. التقرير السنوي الذي يعرض على المساهمين يجب ان يتضمن اعمال الشركة ومركزها المالي، والنظرة المستقبلية لنشاط الشركة.

6. ايجاد الصيغ والاساليب التي تسمح للمساهمين بالتعبير عن آرائهم وتمكينهم من اتخاذ القرارات بشكل سليم ومدروس.

7. ضرورة وجود لجان للمراجعة تابعة لمجلس الادارة لمتابعة الوحدات الاقتصادية.

8. تولى لجنة المراجعة الداخلية إعداد دراسة وكفاءة نظام الرقابة الداخلية والقوائم المالية قبل عرضها على مجلس الإدارة.

9. تقوم لجان المراجعة بدور حيوي في ضمان جودة التقارير المالية وصحة المعلومات المحاسبية عندما تقوم في اعداد عمليات المراجعة الداخلية والخارجية ومقاومة ضغوط وتدخلات الإدارة.

10. يمثل الإفصاح والشفافية في عرض المعلومات المالية وغير المالية أحد المبادئ التي تقوم عليها حوكمة الشركات (48) (موقع على الانترنت).

تعاظم الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات في معظم الاقتصاديات المتقدمة والناشئة خلال العقود السابقة ولاسيما بعد الانهيارات الاقتصادية والازمات المالية التي شهدتها بعض الدول، وتعود اسباب هذه الانهيارات الى الفساد الاداري والمالي وافتقار ادارة الشركات الى ادارة سليمة في الرقابة والاشرف ونقص الخبرة والكفاءة، ومن هذا المنطلق تحدث العديد من الخبراء والمحللين والاقتصاديين عن اثار حوكمة الشركات على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق التنمية الشاملة في كل من الدول الناشئة والدول المتقدمة على حد سواء، وفي هذا المبحث سنتناول الأهمية الاقتصادية والقانونية والاجتماعية لمفهوم حوكمة الشركات.

تشير الدراسات المتعددة إلى أن الالتزام بتطبيق المفهوم الفكري للحوكمة (حوكمة الشركات) ينعكس بشكل جيد على اداء الوحدات الاقتصادية بأبعاده المختلفة المالية والتشغيلية واستمرار النمو ومن هذه الأهمية:

اهمية حوكمة الشركات في تحقيق التنمية الاقتصادية:

لاشك ان حوكمة الشركات تعمل بشكل كبير على كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية ودعم تنافس الشركات بين الاسواق كما تعمل الحوكمة على جذب المزيد من مصادر الاموال التمويل المحلي والعالمي لتعزيز نمو الشركة وفي هذا المجال اكد على اهمية حوكمة الشركات في تحقيق التنمية الاقتصادية وتجذب الوقوع في الازمات المالية.

1. حوكمة الشركات والحصانة القانونية: يتهم القانونيون حوكمة الشركات لأنها تعمل على ضمان حقوق الجهات المتعددة بالشركة مثل حملة الاسهم ومجالس الادارة والمديرين والعمالين والمقرضين والبنوك وغيرهم من اصحاب المصالح.

2. حوكمة الشركات والرفاهية الاجتماعية: هناك مفهوم شامل لحوكمة الشركات يتجاوز الشركات الاقتصادية مثل الشركات المملوكة للقطاع العام والخاص الذي يرتبط انتاجها بسلع او خدمات لها اثر على رفاهية افراد المجتمع، وهناك قول شائع انه اذا صلحت الشركة كنواة صلح الاقتصاد ككل واذا فسدت فإن تأثيرها يمتد ليضر اعدادا كبيرة من فئات الاقتصاد والمجتمع.

3. الاهمية الاقتصادية لتطبيق معايير وقواعد حوكمة الشركات، لقد ظهرت الحاجة الى حوكمة الشركات في الوطن العربي بشكل

النتائج والتوصيات

النتائج

1. اصحاب المصلحة على المعلومات المحاسبية وفي الوقت المناسب.
2. العمل على زيادة الافصاح والشفافية في الشركات.
3. اصدار رؤية موحدة لمفهوم وعمل الحوكمة داخل المصرف.
4. سن وتطوير العديد من التشريعات والانظمة والقوانين داخل المصرف للارتقاء بأداء مجالس الادارة وحقوق المساهمين داخل الشركة.
5. تنمية وعي وادراك القائمين على الشركات في اهمية الحوكمة لشركاتهم وذلك من خلال الندوات واللقاءات والمؤتمرات.

1. على الرغم من اهمية حوكمة الشركات الا انه ما زال هناك مجال اختلاف وعدم اتفاق الباحثين والاكاديميين بهذا الامر، حيث ظهر كثير من المصطلحات المستخدمة، لكن المصطلح الشائع والاكثر استخداما هو (حوكمة الشركات).
2. تشير مبادئ وقواعد الحوكمة الى مجموعة من الاطر المالية والمحاسبية والادارية والقانونية التي تنظم العلاقة بين المصارف والمساهمين واصحاب المصالح ومن ثم توجيهها ومراقبتها وتحسين اداء تلك المصارف.

المصادر والمراجع

أولاً: الرسائل والاطاريح

- [1] الخفاجي، علي احمد حلين تقييم الاداء المالي وخطر السوق للمصارف المسجلة في سوق الاوراق المالية ورناسة مقارنة لسوقي العراق وعمان للأوراق المالية رسالة ماجستير 2013.
- [2] السراي، فاطمة رحيم حميد تقييم كافة الاداء المالي للمصارف التجارية في العراق باستخدام التحليل الكامل المشترك مصرفي الرشيد والرافدين، دراسة حاله لمدة 1980 – 2011 رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة واسط كلية الادارة والاقتصاد قسم الاقتصاد 2014.
- [3] الشمري، حسنين راغب، نموذج مقترح لدور المحاسب الاداري في تنفيذ اليات حوكمة الشركات دراسة ميدانية في عينة من الشركات الصناعية العراقية المختلطة رسالة ماجستير 2010.
- [4] المشهداني، ايمان شيخان عباس، اثر فهم الحوكمة المؤسسية في تحسين الاداء المالي الاستراتيجي للمصارف دراسة تطبيقية على عينة من المصارف العراقية الخاصة، رسالة ماجستير بغداد 2009.

ثانياً: الكتب

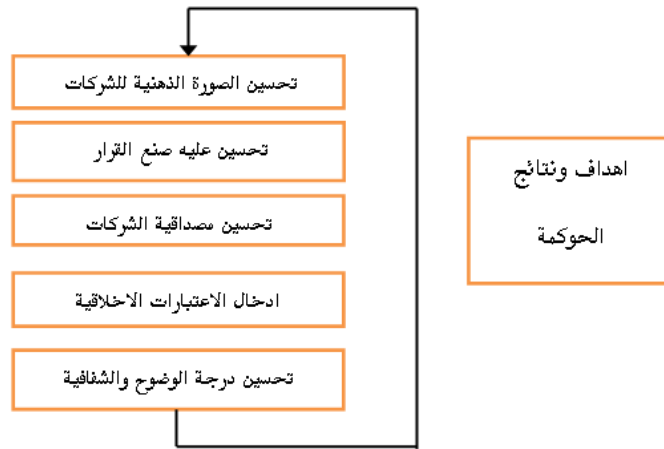
- [1] الزبيدي، حمزة محمود، التحليل المالي تقييم الاداء والتنبؤ بالفشل مؤسسة الورق للنشر والتوزيع 2000.
- [2] السيسي، صلاح الدين حسن، الرقابة على اعمال البنوك ومنظمات الاعمال تقييم اداء البنوك والمخاطر المصرفية الالكترونية، دار الكتاب الحديث 2011.

3. تبين أن هناك اهتماما متزايدا بتطبيق قواعد ومبادئ الحوكمة في المصارف نتيجة التطورات والتغييرات الحاصلة في الاقتصاد العراقي.
4. تعد معايير الافصاح والشفافية الركيزة الاساسية للإطار الفكري للحوكمة.
5. في السنوات الاخيرة زاد الاهتمام بشكل كبير وواضح بمفهوم حوكمة الشركات، واصبحت من الركائز الاساسية التي يجب ان تقوم عليها الوحدات الاقتصادية المختلفة.
6. الالتزام بتطبيق الجوانب الفكرية لحوكمة الشركات ينعكس بشكل جيد على اداء الوحدات الاقتصادية والمالية والنقدية.
7. ان تطبيق حوكمة الشركات هو المخرج والحل الفعال لضمان حقوق اصحاب المصالح داخل الشركات وخاصة المستثمرين.
8. يتضح من نتائج التحليل السابق لأفراد العينة الاهتمام العالي بالحوكمة وجودة المعلومات المحاسبية ومدى التزام المصارف بجودة المعلومات المحاسبية في التقارير المالية وضرورة التأكيد عليها.

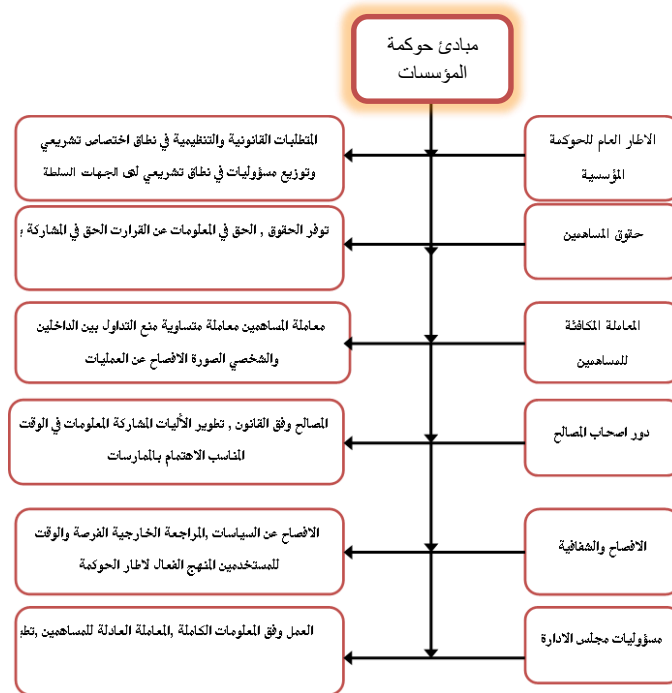
التوصيات

1. يتعين على الحوكمة متمثلة بالبنك المركزي الذي يتبنى مفهوم الحوكمة وان يكون ذلك من خلال اصدار التشريعات اللازمة، منها مفردات لجنة بازل عن المصارف وتشجيع المصارف على الالتزام بتنفيذها بهدف الحفاظ على الاموال وزيادة الاستثمارات ودعم الاقتصاد الوطني.
2. ضرورة ان تولي ادارة المصارف اطمئناناً ببناء ثقافة الحوكمة بين العاملين من خلال تنفيذ الاطر الادارية.
3. يتوجب على تولي ادارة المصارف في ظل تبني مفهوم الحوكمة توفير قنوات متعددة للإفصاح عن المعلومات المحاسبية تسمح بحصول جميع اطراف

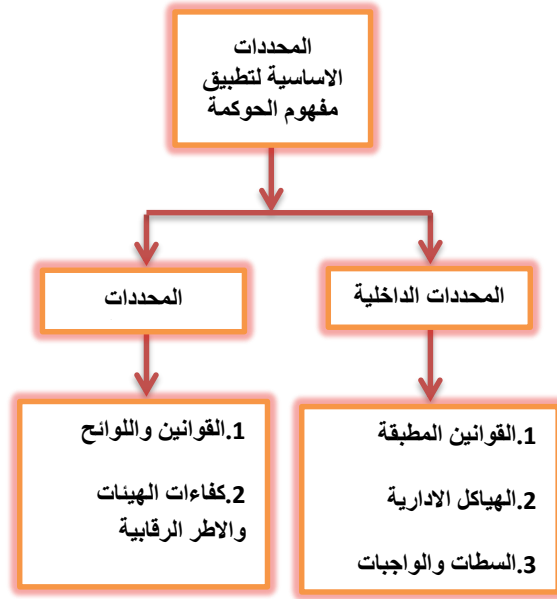
- [3] سليمان، محمد مصطفى، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والاداري (دراسة مقارنة)، مطبعة دار النشر الثقافية، الطبعة 1 مصر الاسكندرية 2006.
- [4] فهد، نصر محمود فرنان، أثر السياسات الاقتصادية في اداء المصارف التجارية، دار صفاء للنشر والتوزيع ط1 2009.
- [5] الجزائري، هاشم رمضان ومعروف، حسين عبد القادر ما هيه حوكمة الشركات، مجلة العلوم الاقتصادية العدد الخامس والعشرون المجلد السابع 2009.
- [6] الخزاعي، اسعد غني جهاد، اطار مقترح لحوكمة الشركات الحكومية المحولة ذاتياً وانعكاسها على مهنة التدقيق الخارجي في العراق دراسة ميدانية لبعض الشركات الحكومية 2008.
- [7] الدوغجي، علي حسين، حوكمة الشركات واهميتها في تفعيل جودة ونزاهة التقارير المالية، جامعة بغداد كلية الادارة والاقتصاد، قسم المحاسبة.
- [8] العبيدي، خلود عاصم وناس، دور حوكمة الشركات في معالجة الاختلالات الهيكلية في سوق العراق للأوراق المالية كلية بغداد للعلوم الاقتصادية.
- [9] الياسري، اكرم محمد والموسوي، ايناس ناصر عكلة، أثر الخصائص التكنولوجية للمعلومات المصرفية وحوكمة المصارف في تحقيق الرقابة السلوكية دراسة استطلاعات لأراء عينية من مديري المصارف العراقية 2012.
- [10] ابراهيم، ارشد فؤاد مجيد وعطاء، زاهر عبد الفتاح أثر تركيبة حوكمة البنك الداخلية في ادانة دراسة تطبيقية لعينة من البنوك التجارية الاردنية المدرجة في بورصة عمان للوراق المالية مجلة كلية بغداد للعلوم.
- [11] خلف، سيف الدين محمد، نقود ومصارف، كلية دجلة الجامعة قسم العلوم المالية والمصرفية، بغداد 2009.
- [12] فاضل عدي صفاء الدين وشبلي، مسلم علاوي تأثير حوكمة المعلومات المحاسبية في تحسين الاداء المصرفي دراسة مقارنة قطاعي المصارف (الخاصة والحوكمة المحلية) العراقية للعلوم الادارية العدد الخامس والعشرين.
- [13] عبود، سالم محمود، حوكمة المصارف واليات تطبيقها دراسة حالة في المصارف الاهلية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد الخاص بالمؤتمر العلمي الخامس 2014.
- [14] عبد السيد، ناظم حسن، أثر حوكمة المصارف على جودة المعلومات المحاسبية دراسة ميدانية في عينة من المصارف العراقية، الخاصة، مجلية المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية المجلد الثاني العدد الرابع 2012.
- [15] عياري، أمال وخوالد، ابو بكر تطبيق مبادئ حوكمة في المؤسسات المصرفية، دراسة حالة الجزائر، جامعة محمد خضير سكرة الملتقي الوطني حول حوكمة الشركات عالية للحد من الفساد المالي والاداري 2012.
- [16] التميمي، ناظم شعلان جبار وشاكر، صلاح صاحب دور مراقبة الحسابات في تعزيز الافصاح بالتقارير المالية في ظل حوكمة الشركات (دراسة تحليلية للقوائم المالية للشركات العامة للصناعات المطاطية).
- [17] العيساوي، عوض خلف دلف الحيالي وصادم محمد محمود والكسب علي ابراهيم حسين، دور الافصاح المحاسبي في حوكمة الشركات جامعة تكريت، كلية الادارة والاقتصاد المجلد الرابع عدد 11 2008.



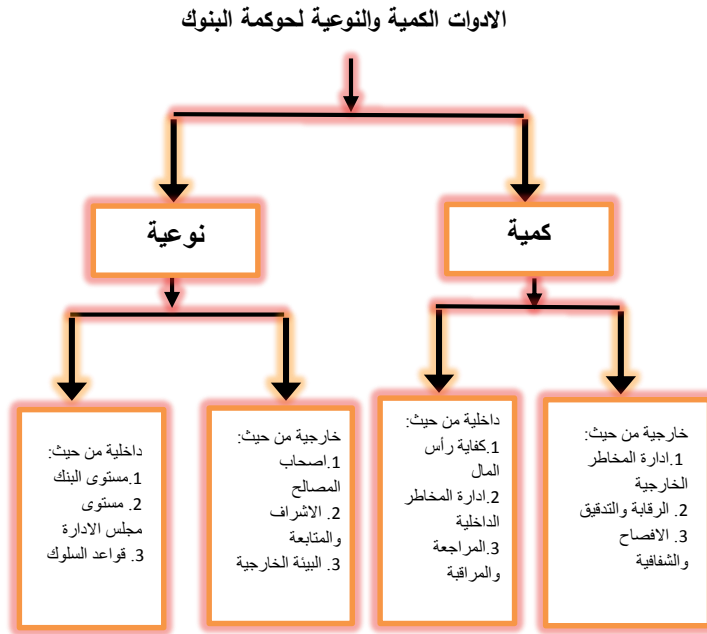
شكل رقم (1) اهداف ونتائج الحوكمة



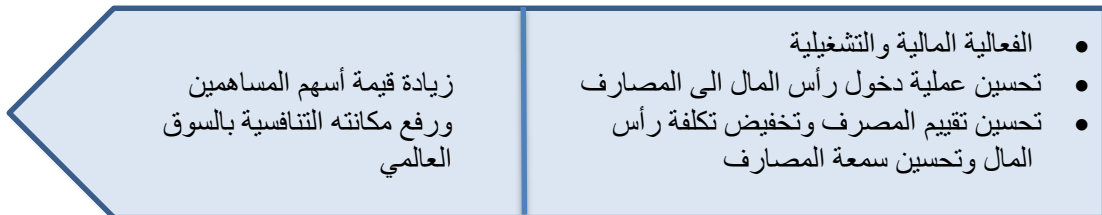
شكل رقم (2) مبادئ حوكمة المؤسسات



شكل رقم (3) المحددات الأساسية للحوكمة



شكل رقم (4) الادوات الكمية والنوعية لحوكمة البنوك وفقاً لاتفاقية بازل (1،2،3). (32) ابراهيم وعطاء، 2004، 277



شكل رقم (5)